Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

المجلد:06/العدد:01
(جوان 2022) ص:144-165

العلاقات العامة: تحدي جديد للإدارة المحلية الجزائرية

Public Relations: A new challenge for the Algerian local administration

لعجل راضية[1]*، بن عبد الرحمان يسمينة[2]

Radia Ladjel [1*], Yasmina Benabderrahmane[2]

[1]جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3 (الجزائر).radia.ladjel@univ-constantine3.dz

[2]جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3 (الجزائر)benabderrahmane@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2021/05/25 تاريخ القبول: 2022/02/03 تاريخ النشر: 2022/06/18

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور العلاقات العامة في النهوض بالإدارة المحلية الجزائرية باعتبارها أهم إدارة جوارية للمواطن المحلي فهي السلطة المقررة والمسيرة على المستويات المحلية والخلية الأساس ية التي تربط المواطن بالدولة، لذلك نتبع معاينة الدور المحوري الذي تمارسه العلاقات العامة على الإدارة المحلية الجزائرية وصيغ تسييرها في ظل المحددات الداخلية والخارجية ضمن هذا العالم المعولم، وكذا كيفية الاعتماد على العلاقات العامة في الإدارة المحلية كميكانزم يعمق أسلوب الإدارة الجوارية للإستجابة لمطالب ومتطلبات المجتمع المختلفة.

الكلمات المفتاحية :العلاقات العامة، الإدارة المحلية، الإدارة المحلية الجزائرية، التنمية المحلية.

Abstract :

This study aims to highlight the role of public relations in the advancement of the local Algerian administration as the most important neighborhood administration for the local citizen, it is the established authority and the march at the local levels and is the primary cell that links the citizen to the state, therefore the objectives of the article stem from examining the pivotal role played by public relations on the local administration Algerian and formulated its management in light of internal and external determinants within this globalized world, as well as how to rely on public relations in local administration as a mechanism that deepens the method of neighborhood administration to respond to the demands and requirements of the brain community Damage.

Keywords: Public Relations; Local Administration; Algerian Local Administration ;Local Development.

* المؤلف المرسل.

1.مقدمة

لقد أصبح موضوع الإدارة المحلية في فترة ما بعد الحداثة بالغ الأهمية من قبل الساسة والأكاديميين على حد سواء، فقد أشارت العديد من الأدبيات في حقل العلوم السياسية إلى أن الإدارة المحلية تمثل ركيزة وجسرا رابطا بين الجمهور والسلطة ،أو أنها تمثل لبنة من لبنات النموذج الديمقراطي، ومن جانب آخر فالإدارة المحلية هي إحدى القواعد لانتهاج المسالك والمسارات المثلى لإعادة بناء الدول واختراع ادوار جديدة لحكوماتها بغية الوصول إلى أحد النماذج الراقية للدول كـ : الدولة الذكية L'Etat intelligent ودولة الرفاه L'Etat-Providence، والجزائر كغيرها من الدول انتهجت في الفترة الأخيرة سبل واستراتيجيات لترشيد الإدارة المحلية ، فلم تبق نظمها المحلية حبيسة الحيز الإداري والإجرائي فقط بل ارتقت وعدلت هيكليا ووظيفيا تماشيا مع ما تفرضه الظروف والمحددات الداخلية التي تعايشها الجزائر، باختلاف أصولها وأسسها أو ما تفرضه الضوابط والمحددات الخارجية التي تواكبها الجزائر الآن و التي تتباين هي الأخرى في أشكالها وصيغها وصورها وتأثيراتها.

ومن كل ما سبق يقودنا إلى طرح التساؤل الذي مفاده: كيف تؤثر العلاقات العامة على تسيير الإدارة المحلية الجزائرية؟

وتقودنا منهجية الدراسة إلى تفكيك هذه الإشكالية على مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي:

- ماهي العلاقات العامة؟
- ماهي دوافع ممارسة العلاقات العامة ضمن مجال الإدارة المحلية؟
- كيف تساعد برامج العلاقات العامة في النهوض بالإدارات المحلية في الجزائر؟

وبذلك يمكن أن نقدم فرضية لهذه الدراسة كإجابة مؤقتة ونقول:

– تؤدي وظيفة العلاقات العامة في الإدارات العمومية المحلية دورا حيويا ورياديا بتحسين صورتها الذهنية و ببناء جسور الثقة بين المؤسسة وأفراد المجتمع وإبراز الدور الهام للدوائر المحلية ورسالتها.

ومنه تتحدد أهداف هذه الدراسة فيما يأتي:

الورقة البحثية لها أهداف علمية من خلال أهمية الموضوع الذي تعاجله، فهي محاولة علمية تتجه وبشكل أساسي إلى تحديد:

الطريقة المناسبة التي تقوم بها العلاقات العامة داخل الإدارات المحلية.

التعرف على وظيفة العلاقات العامة في التطوير الإداري الذي باتت تحتاجه الإدارات المحلية الجزائرية.

إبراز وتوضيح دور العلاقات العامة في إدارة الصورة الذهنية للمؤسسة وسمعتها، بما يسهم في ضمان استقرارها وفاعليها ضمن مجالها الحيوي.

منهج الدراسة وخطتها :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وسوف تجيب على إشكالية الدراسة من خلال الخطة الأتية:

1 +الإطار المفاهيمي للدراسة.

1.1 مفهوم العلاقات العامة.

2.1 مفهوم الإدارة المحلية.

2 +العلاقات العامة في الإدارة المحلية: الأهمية تتجدد.

1.2 أسباب ممارسة العلاقات العامة في الإدارة المحلية.

2.2 أهمية العلاقات العامة في الإدارة المحلية.

3 خصوصية الإدارة المحلية الجزائرية.

1.3 خصائص الحكم الغير صالح.

2.3 واقع الإدارة المحلية في الجزائر.

4 ⊣العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية.

1.4 دوافع ممارسة العلاقات العامة في الادارة المحلية الجزائرية.

2.4 دور العلاقات العامة في تنفيذ مخطط الإدارة المحلية الجزائرية.

2.الإطار المفاهيمي للدراسة

في هذا الجزء سنحاول التعرف على مفهوم العلاقات العامة باتجاهاته الحديثة، وكذا مختلف الأهداف التي يسعى الوصول إليها، إضافة إلى معرفة مفهوم الإدارة المحلية ومختلف أهدافها.

1.2مفهوم العلاقات العامة:

يخطئ البعض في فهم طبيعة العلاقات العامة، ففي غالب الأمر يحصرون مهامها على الأنشطة هي بالأساس جزء من الكل مثل إدارة الملتقيات والإعلان...

ولعل السبب في ذلك أن العلاقات العامة تخصص علمي حديث نسبيا فعلى الرغم من قدم ممارسته إلا أن تعريفها بقي لم يتبلور بشكل متفق عليه إلا مع المؤتمر الدولي لجمعيات العلاقات العامة فقد عرفها على أنها "فن وعلم يتناول تحليل الاتجاهات وتوقع النتائج وتنفيذ البرامج والخطط التنفيذية التي تخدم مصلحة المنظمة وجمهورها"[1]

كما عرفته فيما بعد جمعية العلاقات العامة الامريكية أن "العلاقات العامة هي نشاط أي صناعة أو اتحاد أو هيئة أو حكومة أو أي منشاة أخرى في بناء وتدعيم علاقات سليمة منتجة بينها وبين فئة الجمهور كالعملاء أو الموظفين أو المساهمين أو الجمهور بوجه عام

لكي تحرر من سياستها حسب الظروف المحيطة بها وشرح هذه السياسة للمجتمع".[2]

أما الأوائل الذين اولوا أهمية لهذا المصطلح هما إيفي لي Ivy Lee وإدوارد برنايز Edward Ibernaysاللذان يعتبران من المؤسسين الأوائل لهذا العلم بمفهومه الحديث.

حيث يرى إيفي لي أن العلاقات العامة هي تفسير الشركة للجمهور وتفسير الجمهور للشركة[3]، وتكمن مهمة العلاقات العامة في الاتصال بالإعلام ونشر المعلومات الصحيحة عن المؤسسة للجمهور وذلك لكسب وده، وتستخدم في ذلك نشر الاخبار والصور وإذاعة البيانات والتعليقات وعرض الأفلام وتنسيق المعارض والندوات، وكذلك تستخدم أساليب الدعية عندما تقوم بالتأثير الانفعالي على الجماهير، كما تلجا إلى الإعلان بوسائله المختلفة. كما تنطوي أنشطة العلاقات العامة على بعض النواحي التعليمية والتثقيفية لجماهير المؤسسة الداخلية والخارجية[4] .

أما تعريف إدوارد بيرنيز Edward Bernays خبير العلاقات العامة الأمريكي أن "العلاقات العامة هي نشاط ذو شعب ثلاث، أولها إعلام الجماهير، وثانيها إقناعه ليعدل مشاعره وتصرفاته واتجاهاته، وثالثا بذل جهود لخلق تكامل بين المشاعر عند هيئة ما وبين مشاعر وأفعال جمهورها".[5]

إن أهداف أي مؤسسة تشكل وتحدد أهداف كل من الإدارات التي تضمها،فهذه الإدارات إنما وجدت لتقابل احتياجات تنظيمية محددة،لذا يجب أن ترتبط أهداف العلاقات العامة ارتباطا بالتنظيم ككل لأن الهدف الرئيسي للعلاقات العامة في كل المؤسسات هو تحقيق أهداف المؤسسة ذاتها .

ويمكن حصر أهداف العلاقات العامة فيما يلي :

– تكوين صورة ذهنية إيجابية عن المنظمة.

– بناء سمعة طيبة للمنظمة داخل محيطها الداخلي والخارجي.[6]

– تعديل الاتجاهات الخاطئة أو السلبية في المجتمع وتحويلها إلى اتجاهات ايجابية، فبرامج العلاقات العامة موجهة للتأثير في الجمهور، وهذا التأثير يشمل الآراء والمواقف مع استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية كي تتمكن من تحقيق التأثير المرغوب[7].

– حماية المؤسسة ضد أي هجوم قد يقع عليها نتيجة نشر معلومات كاذبة أو غير صحيحة.

– إعداد وتنظيم استقبال الوفود وبرامج زيارتهم وإظهار المؤسسة بالمستوى اللائق أمام الوفود والزوار وإعداد متطلبات ضيافتهم وتسهيل مهمة الخبراء والباحثين الذين يزورون المؤسسة لأعمال تخدم المصلحة العامة والبحث العلمي.[8]

2.2 مفهوم الإدارة المحلية:

عرف نظام الإدارة المحلية منذ زمن بعيد غير أنه لم يأخذ شكله القانوني إلا بعد قيام الدولة الوطنية أو القطرية الحديثة، ذلك أن هذه الأخيرة ازدادت أعباؤها تجاه المواطنين مما جعل نقل وتفويض بعض هذه الأعباء إلى الوحدات المحلية أمر ضروري، فقد تعددت التعريفات التي جاءت في حق الإدارة المحلية وذلك لتعدد واختلاف وجهات النظر للفقهاء والمفكرين.

تعرف الإدارة المحلية بأنها "توزيع الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية والمحلية مما يسهل على الأجهزة المحلية إدارة مرافقها في النطاق المرسوم لها قانونيا، وقيل إن الإدارة المحلية تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وهيئات محلية منتخبة

تباشر الحكم في اختصاصها ولكن تحت إشراف الحكومة ورقابتها، فالسلطة المركزية في العاصمة تقوم بإسناد جزء من الوظائف الإدارية إلى هيئات محلية تتولى تسيير شؤونها في حدود نطاق المحافظة أي في حدود محلية وليست إقليمية تشمل إقليم الدولة كله"[9].

يمكن القول أن هذا التعريف قد ركز على آلية عمل الإدارة المحلية كأجهزة ضمن نطاق حدودها والغاية من وجودها التي تتمحور في تسهيل عمل الإدارة المركزية على مستوى الحدود المحلية مع بقاء الإشراف المراقبة عليها.

كما تعرف بأنها "أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهملها وتعمل على استغلال الأمثل لمواردها الذاتية وترتبط في ذلك بالحكومة المركزية من خلال السياسة العامة للدولة والعلاقات المحددة في الدستور والقانون"[10].

التعريف السابق ركز على تبيان مكانة الإدارة المحلية ضمن المستويات الإدارية للدولة من خلال الاستخدام الأمثل لمختلف الموارد وبأقل الخسائر.

ومن هنا يمكن القول إن الإدارة المحلية هي التعبير عن التسيير الذاتي أضف إلى ذلك أنها الوسيلة الفعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة، وهي علامة من علامات الديمقراطية في نظام الحكم، أي أن للإدارة المحلية أهمية كونها أكثر النظم الإدارية فعالية وديناميكية لأنها أقرب إلى المجتمع المحلي، ولا يكتمل عمل نظام الإدارة المحلية إلا إذا توفرت على أساليب تسيير وقواعد تحكم عملها[11].

ويمكن حصر وتقسيم أهداف الإدارة المحلية فيما يلي:

أ -الأهداف السياسية:[12]

-الديمقراطية والمشاركة: تعتبران أحد الأهداف الأساسية التي يسعى لتحقيقها نظام الإدارة المحلية، وتقوم على قاعدة مشاركة في اتخاذ القرارات في إدارة الشؤون المحلية تأسيسا على مبدأ حكم الناس لأنفسهم بأنفسهم في إدارة الخدمات وتوزيع المشاريع الإنمائية، وهذا ما تؤكده المقولة بأن "الإدارة المحلية هي المدرسة النموذجية للديمقراطية، وأساسا وقاعدة لنظام الحكم الديمقراطي بالدولة"، حيث أن إشراك المواطن في إدارة الوحدات المحلية يدربه على أصول العمل السياسي بما يعزز المهارات في إدارة شؤون الدولة.

-دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي: نظم الإدارة المحلية تسهم في القضاء على استئثار القوى السياسية وتسلطها داخل الدولة، مما يجهض ويضعف مراكز القوى منها والقضاء عليها نهائيا.

-تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة: وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة، ويمكن أن يظهر أثر ذلك عند تعرض الدولة إلى أزمات ومصاعب قد تضعف البناء التنظيمي المركزي للدولة، وعندها تبقى الوحدات ال محلية التي اعتادت على الحرية في التصرف والاستقلال قادرة على الوقوف على قدميها والتصدي لمسؤوليتها دون شعور بالحاجة أو الاعتماد المطلق على المركز.

ب **الأهداف الإدارية:** وتتمحور في[13]:

-تحقيق الكفاءة الإدارية: إن من أهم إيجابيات النظام اللامركزي هو ما يتعلق بالناحية الاقتصادية حيث أن هذا النظام له جدوى اقتصادية عند تقديم السلع والخدمات المحلية، وبهذا فهي أكثر قدرة على الاستجابة للطلبات المتباينة مقارنة بالنظام المركزي.

-القضاء على البيروقراطية التي تتصف بها الإدارة الحكومية، وتنتقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية ويستجيبون لها

بدون عوائق أو روتين ومن خلال رقابة وإشراف المستفيدين من تلك الخدمات.

-خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية، ومنع فرصة للمحليات للتجريب والإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض نتيجة لذلك.

-تقريب المستهلك من المنتج، حيث يقرر ممثلي الهيئات المحلية المنتجة عادة الخدمات المطلوبة ويشرفون على إدارتها ويقيمونها ويمثلون جهود المستفيدين منها ويشتركون معهم في تمويلها.

ت **الأهداف الاجتماعية:** وتتركز في:

-تسهم الإدارة المحلية بربط الإدارة الحكومية بالقاعدة الشعبية بما يضمن تفهم الطرفين لاحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية ووسائل تنميتها اقتصاديا واجتماعيا.

-دعم وترسيخ الثقة بالمواطن واحترام حريته وإدارته ورغبته في المشاركة في إدارة الشؤون المحلية ضمن سياق الإطار العام للتنمية الشاملة للوطن.

-إحساس الأفراد بانتمائهم الإقليمي والقومي، وتخفيف اثار العزلة المدنية الحديثة عليهم بعد توسيع نطاقها.

3.العلاقات العامة في الإدارة المحلية: الأهمية تتجدد

هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى أهمية سمعة الإدارة المحلية وصورتها الذهنية فمفهوم العلاقات العامة في الإدارة المحلية يتسم بالثراء واتساع المدى، وإن كان لا يخرج من كونه علاقة تبادلية بين جهاز الحكم والإدارة من ناحية وبين المواطنين المحليين والمجتمع المحلي من ناحية أخرى، هذه العلاقة هي المقوم الرئيسي لنظام الإدارة المحلية ذاته ويؤكد

ذلك العلماء اللذين يرون أن المساندة الجماهيرية ودرجة الوعي الشعبي ضروريات لعدم وقوع النظام السياسي في انعزال شعبي حيث أن منطلق العلاقات العامة الحديثة يقوم على مبدأ أن الشعب مصدر السلطات[14].

1.3 أسباب ممارسة العلاقات العامة في الإدارة المحلية:

إن وحدات الإدارة المحلية تعتمد على العلاقات العامة كوظيفة عملية تعتمد عليها لزيادة فعاليتها لهذا صارت أهمية وحتمية ممارستها أمر ضروري على اختلاف مستويات الإدارة المحلية "بلدية أو ولاية" ونرجع ذلك إلى الأسباب الأتية:

- المسؤولية الملقاة على عاتق وحدات الإدارة المحلية المتمثلة بالأساس في خدمة السكان المحليين وتلبية كل متطلبات خدماتهم سواء الكمية أو النوعية منها.
- التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والعلوم، وتنامي وتطور وسائل الاتصال وتأثيرها على زيادة الوعي مما زاد في الحاجة إلى العلاقات العامة واستخداماتها بما في ذلك الوحدات المحلية.
- التعقيدات المتزايدة في العديد من السياسات والإجراءات الحكومية مما خلق حاجة لدى المواطنين من أجل توضيح هذه السياسات والإجراءات وكيفية الالتزام بها.
- التزايد المستمر للمطالب والحاجيات للمواطنين المحليين دون فهم أو إدراك للقيود السياسية والقانونية والمالية المفروضة على وحدات الإدارة المحلية فيما يتعلق بتقديم الخدمات.[15]

بما أن ممارسة وظيفة العلاقات العامة تهتم بالفعل ورد الفعل، فإن وحدات الإدارة المحلية كمؤسسات اجتماعية في حاجة دائمة إلى معرفة ردود أفعال المواطنين المحليين لما تقدمه

لهم من معلومات حيث قد يكون لهذه الردود أثار ملموسة بشكل كبير في تعديل السياسات وخطط وبرامج الوحدة المحلية وأساليب عملها[16].

2.3 أهمية العلاقات العامة في الإدارة المحلية:

بالنظر إلى مهام إدارة العلاقات العامة وواجباتها، فإن العلاقات العامة تشكل مرآة عاكسة للخدمات التي تقدمها للإدارة المحلية من واستقرار للمواطنين والمقيمين وغيرها العديد من الخدمات الأخرى. كما أن إدارة العلاقات العامة انتهجت سياستها بالاعتماد على أسس ومبادئ التعاون مع كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها لتفعيل الدور التوعوي المشترك لمد جسور التواصل مع الجمهور من خلال ما تنظمه من أنشطة وفعاليات وبرامج توعوية على مدار العام[17].

إن العلاقات العامة هي ذراع مهم لكل مسئول أو جهاز إداري أو قطاع من القطاعات، ويجب أن تكون في قمة اهتمام المسئولين، وليس عيبا أبدا –كما قد يرى البعض –أن يكون حولك خبراء ومسئولو إعلام وعلاقات عامة يمهدون للقرارات التي تتخذها تلك الجهات ويواجهون الأزمات التي قد تخلقها بعض القرارات، أو يتصدون لتوجهات عدائية لمؤسسات أو دول تعمل على تقويض الأمن أو الاستقرار أو التشويش على الحياة العامة في الدول.

إن العلاقات العامة ستظل في الدول المتقدمة أداة من أدوات الوصول إلى الرأي العام، ومنفذا من منافذ السلطة على الجمهور، ومسارا لتوجيه الأحداث وتسييرها إلى النهايات المطلوبة. وينبغي أن نحذو نحو هذه الدول في توظيف العلاقات العامة في خدمة قضايانا وموضوعاتنا الوطنية[18].

هنا يمكن القول إن الأهمية الحيوية للعلاقات العامة في وحدات الإدارة المحلية كانت السبب في تنامي الاهتمام بتأصيل هذه الوظيفة داخل هذه الوحدات، وقد ساهم هذا الاهتمام

بالعلاقات العامة في جعل الخدمات المرتبط بها مجالات استثمارية واعدة للنهوض بهذا المجال الحيوي، ومما يؤكد ذلك أن معظم دول العالم المتقدمة قد سارت نحو هذا التوجه إدراكا منها بالنتائج الفعالة التي ستعكسها هذه العملية وهنا يكمن تحدي وحدات الإدارة المحلية الجزائرية.

4.خصوصية الإدارة المحلية الجزائرية.

1.4 خصائص الحكم الغير صالح:

في محاولة لرسم إطار واضح ومحدد حول خصوصية الإدارة المحلية الجزائرية يمكن مقاربة الموضوع من خلال التطرق أولا الى خصائص الحكم السيئ او غير صالح Poor Gouvernance وهذا لتسهيل معرفة أسباب العجز داخل الإدارة المحلية الجزائرية ومن ثم تحديد اليات معالجتها وهذه الخصائص هي[19]:

- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلح ة العامة، وبين المال العام والخاص، ويتجه بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة او استغلالها لصالح مصلحة خاصة.
- الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، ولا يطبق مفهوم حكم القانون.
- الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها.
- الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة ومغلقة وغير شفافة للمعلومات ولعملية صنع القرار بشكل عام وعمليات وضع السياسات بشكل خاص.

ومن يراقب العمل التنموي في الجزائر يلاحظ مدى فشل الحكومات المتعاقبة وعجزها منذ الاستقلال إلى اليوم في تهيئة بيئة ملائمة لبناء حكم صالح ومدى تخلف نسقها السياسي

والإداري وعجزه في مواجهة الضغوطات الإنمائية، وفي تحقيق طموحات المواطنين وتلبية حاجياتهم.

2.4 واقع الإدارة المحلية في الجزائر:

يمكن ربط خصوصية بيئة الإدارة المحلية في الجزائر أساسا بمشكلة التخلف السياسي والإداري وبطء عملية المشاركة السياسية الشعبية والفجوة الكبيرة بين الإدارة المحلية والمواطن المحلي ونقص الثقة المتبادلة بين الجهتين وانعدام الوسائل المطلوبة للتواصل ففي ظل هذا الاختلال البنيوي والوظيفي نمت العديد من مظاهر الامراض والفساد الإداري، إضافة الى قناعة المواطن المحلي الجزائري وادراكه المتزايد بان الفساد مستشر في الأجهزة الإدارية المحلية ومهيئ للانتشار والتوسع في ظل التغييب المستمر للشفافية والمشاركة[20].

كل هذا يدفع بنا إلى محاولة فهم ماذا قدمت السلطات المحلية للمواطن وكم ضيعت الإدارة المحلية الجزائرية من فرص منذ الاستقلال الى يومنا هذا في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية وعلى العلاقة بين المواطن والأجهزة الإدارية المحلية ، والاهم من هذا وذاك ماهي السبل والاليات لاسترجاع مكانة الإدارة المحلية الجزائرية وإعادة صنع صورتها الذهنية لدى المواطن المحلي، ومنه يمكن تلخيص واقع الإدارة المحلية في النقاط التالية:

- بما أن الإدارة المحلية تعمل من خلال بيئة ذات بعد سياسي واقتصادي وثقافي يكون لها تأثيرات جوهرية على خصائصها وفعاليتها [21] فإن بيئة الإدارة المحلية الجزائرية ما زالت تعتمد في تعاملاتها بالإرث الإداري والتنظيمي الموروث.
- مازالت الإدارة المحلية الجزائرية تستند على الأسلوب التقليدي في اتخاذ القرارات، واتخاذ شكل رد فعل في التعامل مع الأوضاع الجديدة عوض الاعتماد على مدخل إدارة التغيير.

- عدم القدرة على تغيير السلوك والقيم السلبية نتيجة وجود قوى تقاوم التغيير وغلبة المصالح الشخصية على المصالح العامة.

- إخفاء حقيقة الإخفاقات وعدم الاعتراف بالمشكلات امام الرأي العام.

انتشار المظاهر السلبية في الأجهزة الإدارية المحلية نتيجة انحسار المد القيمي والأخلاقي وتحلل العاملين فيها من القيم المهنية والأخلاق الوظيفية التي توجه سلوكهم وتحكم قراراتهم وترشد تصرفاتهم الرسمية.

التناقض الكبير بين الوضع الرسمي والواقع ويتجلى هذا في الظهور بما يجب ان تكون عليه الأمور خلافا لما هو عليه الواقع[22].

اسهام العديد من الأجهزة الإدارية المحلية في التخفيف من وطأة التلقين الإيجابية الاصيلة المستمدة من التراث الحضاري للامة والتواطؤ مع الممارسات السلوكية الشاذة والمنحرفة التي تقترفها العناصر الضعيفة التي استطاعت أن تقفز إلى المواقع القيادية بأساليب ملتوية وغير مشروعة[23].

كل هذا أنتج الرداءة والفساد لواقع الإدارة المحلية الجزائرية، لذا فمن الضروري وضع حد للسلوكيات البيروقراطية وتفعيل التواصل والشفافية في المعاملات الإدارية والإصغاء إلى انشغالات المواطنين، فعلى الرغم من وجود دوافع لإحداث التغيير في السياسات والقوانين والآليات حتى تتماشى والتحولات الاجتماعية الكبرى.

5.العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية

1.5 دوافع ممارسة العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية:

يرى المفكرين أن على أن الأنظمة السياسة لا يمكنها الاستمرار ما لم تتبعها مساندة جماهيرية ووعي شعبي وستحول إلى الانعزال عن الشعب والانطواء على نفسها، فغياب الشعور بالمسؤولية لدى المواطنين يساعد على انتشار اللامبالاة وزيادة الهوة بين السلطة والشعب[24].

ولكي يتم التصدي لهذه المشكلات لا بد من إستراتيجية بديلة لإصلاح الإدارة المحلية، فحتمية تطوير هذه الأخيرة أصبح القضية الأولى على جدول أولويات المجتمع الإنمائي، فالتطوير الإداري يستهدف أولا خلق إدارة إنمائية قادرة على مواجهة المشكلات ، فبناء نظام متطور للإدارة المحلية لا يأتي بمجرد إصدار قوانين أو مراسيم بالأكثر من ذلك، فهنا تأتي أهمية العلاقات العامة في الإدارة المحلية بما تقدم من صورة طيبة وحسنة تحض بالقبول العام، ويمكن تلخيص هذا فيما يلي:

- اعتماد مبدأ الشفافية ومبدأ الرقابة باستمرار:

الشفافية هي وضوح ما تقوم به الإدارة ووضوح ما علاقتها مع الموظفين والمواطنين من الخدمة ومموليها، وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، كما أن الرقابة من الاليات الرئيسية في نجاح السياسات الإصلاحية وبدونها لا يمكننا الحد من ظاهرة الفساد في الإدارة المحلية الجزائرية، فهي تستهدف في البداية الأفراد لرسالتهم فتكشف أخطائهم وتصحح مسارهم وتوجههم للطريق العادل، حيث لا يكون هناك تفريط يؤدي إلى التسيب الإداري، وهذا ما يحول بين المنظمة الإدارية وبين أهدافها وخططها.

- تقريب الإدارة من المواطن ومشاركته في صنع القرار المحلي وتفعيل دور المجتمع المدني:

يعد المجتمع السياسي من أهم القنوات التي تمكن الفرد من المشاركة الفعالة في صنع القرار، فالمجتمع السياسي يختار من خلال المواطن ممثليه عن طريق الانتخاب فيعطيهم الشرعية التي تضعهم في مختلف المستويات العمومية للسلطة، لتمثيله والتكلم بصوته والدفاع عن حقوقه بنزاهة وشفافية.

حيث يمكن توضيح أكثر أهمية وحتمية ممارسة العلاقات العامة داخل الإدارة المحلية عموما والإدارة المحلية الجزائرية بصفة خاصة في النقاط التالية:

- التقدم الذي تشهده التكنولوجيات وتطور وسائل الإعلام والاتصال وأثرها على زيادة الوعي الشعبي، أدى إلى زيادة الحاجة إلى العلاقات العامة واستخداماتها في كل الدوائر الحكومية بما في ذلك مختلف الوحدات المحلية.[25]

- الوظيفة الأساسية الملقاة على عاتق الإدارة المحلية والتي يمكن اعتبارها مسؤولية وجدت بالأساس لأجلها هذه الوحدات المحلية وهي خدمة المواطنين المحليين هؤلاء الذين يطالبون دائما بالتوسع وزيادة الخدمات سواء كان كميا أو نوعيا.

- من أجل مواجهة المشاكل المحلية التي تصادف مختلف الوحدات المحلية لابد فتح مجال النقاش مع الأطراف المؤثرة في توجهاتها وقراراتها، هذا الانفتاح مهم لتكون على تطلع واسع بمختلف الآراء والمطالب الشعبية.

- تزايد حجم المطالب واحتياجات المتزايدة على المواطنين دون فهم أو تقدير أو إدراك للحدود والقيود السياسية والقانونية والمالية المفروضة على وحدات الإدارة المحلية في مجال توفير الخدمات العامة والمحلية.[26]

2.5 دور العلاقات العامة في تنفيذ مخطط الإدارة المحلية الجزائرية:

العلاقات العامة تسعى بالأساس إلى خلق تفاهم وتوافق بين منظمات المجتمع وأفرده، مهمتها الكبرى هي التوفيق بين عناصر هذا المجتمع بمختلف هيئاته والتنسيق بين مصالحه المختلفة وينطوي هذا على فلسفة إنسانية أساسها الاعتراف بقيمة ودور الفرد وأهمية صوت الجماهير سواء الداخلية أو الخارجية في تقرير الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

حيث نعلم أن الإدارة المحلية الجزائرية تنفرد عن الكثير من القطاعات الحكومية الأخرى بطبيعة وظيفتها الحساسة ومكانتها الوسيطة بين المواطن والحكومة المركزية وبطابعها التنموي، وانطلاقا من طبيعة هذه الرسالة التنموية المتشعبة دخلت الإدارة المحلية في منظومة من العلاقات التفاعلية والتأثير المتبادل مع عدد من الأطراف.

حيث شهدت الإدارة المحلية الجزائرية منذ صدور قانون البلدية والولاية سنة 1990 تطورات عميقة محاولة من خلالها مواكبة مختلف التحولات السياسية التي عاشتها الجزائر منذ إعلان التعددية السياسية وقد ترجم هذا الأخير بعدة إجراءات تصب ضمن منطق الليبرالية الاقتصادية وعلى رأسها العمل بعقود الامتياز بغرض تحقيق الفعالية الاقتصادية.

ولتحقيق هذا الهدف كانت العلاقات العامة من أهم الوظائف الإدارية التي عززت الشراكة بين مختلف الفواعل المحلية، بحيث لجأت المجالس الشعبية المحلية للبلدية والولاية على حد سواء إلى تبني مختلف طرق الاتصال والإعلانات الممكنة لتحسين خدماتها. [27]

وينص كل من قانون البلدية 10-11 والولاية07-12 على أنه يمكن لأي شخص بحكم اختصاصه تقديم معلومات لأشغال لجان المجالس المحلية المنتخبة إذا أراد رئيس

اللجنة الاستفادة من خبراته وهذا ما يوضح أنه يمكن للفرد للمشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي، هذا إن أرادت السلطات المحلية إشراكه في العملية، سواء بالمشاركة المباشرة للمواطن أو بالمشاركة غير المباشرة له.[28]

6.خاتمة:

أدركت الدولة الجزائرية مؤخرا أهمية الإدارة المحلية ومساهمتها الفعالة في تحقيق تنمية شاملة للدولة، رغم نقص الوعي بدور العلاقات العامة داخل الإدارات المحلية خاصة أهميتها في بناء الصورة الذهنية الحسنة والطيبة فكلما كانت الصورة الذهنيةلدى الجماهير ايجابية عن الخدمات التي تقدمها الإدارة المحلية للمواطن المحلي أتاح ذلك وجود مناخ يسمح لها بتحقيق أهدافها وأداء رسالتها وتقديم خدماتها وذلك من خلال تفهم الجماهير لدورها والإقبال على التعاون معها سواء كانت الجماهير الداخلية او الخارجية.

فيناط بإدارة العلاقات العامة التابعة للإدارة المحلية عدة مهام وأدوار فاعلة تشكل صلة وصل وأسلوب تفاعلي نشط داخل الوحدة المحلية وخارجها، حيث تساير مسيرة التطور والتحديث التي تتبناها الوحدة المحلية في مختلف قطاعاتها، إذ جهدت لإدخال التقنيات والأجهزة والوسائل الحديثة التي تنعكس إيجابا على النتائج والتواصل مع الجمهور.

فعمل الإدارات المحلية لابد أن يقابلها رضا المواطن والموظف على حد سواء وبذلك كان لابد من قياس اتجاهاتهم والحرص على تحقيق التجاوب الجماهيري حيث ان مصطلح العلاقات العامة أصبح مرافقا للإدارة الناجحة والعصرية.

فبنسبة للاقتراحات التي ندعو للأخذ بها فهي:

نأمل من الحكومات البدء بتطبيق وظيفة العلاقات العامة في مفاصل العمل الإداري كافة لضمان التخلص من حالات الانحراف والخلل التي تكون العائق الأكبر الذي يحول دون تحقيق غايات وأهداف الإدارة.

يعد التعريف بدور العلاقات العامة بكونها تسهم في إبراز الصورة المشرفة للمؤسسة ودورها في المجتمع انطلاقا من ابراز مدى التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية، كما تمكنه من تحقيق التكيف والانسجام بينها وبين جماهيرها، ومن أجل ضمان معرفة الجميع بهذه الأهمية كان لابد من إقامة مؤتمرات ودورات لتعريف بماهية العلاقات العامة وكيفية عمل آلياتها مما يوفر تطبيقاً سليماً لها.

العلاقات العامة تسعى للتخطيط لأنشطتها وهو ما يجعلها فعالة في تحقيق التطوير الإداري بالإدارات المحلية، لأن هذه الأخيرة لها موقع حساس من حيث قربها من المواطن فكان من الضروري الاهتمام بمتطلباته وبأرائه تجاه هذه المنظمة.

تشريع قوانين خاصة تعمل على توفير البيئة الملائمة لضمان تعميم قواعد العلاقات العامة، إذ أن تشريع هذه القوانين يمنح القوة الملزمة ولا تسمح لأحد مخالفتها في كافة أقسام والإدارات.

يجب على الحكومات العمل على توحيد المساعي العربية في مجال تطبيق العلاقات العامة لأنها في أمس الحاجة لها في وقتنا الراهن.

7.الهوامش والمراجع:

1إبراهيم عبد العزيز البعيز (2015)، العلاقات العامة: تحدي جديد للجامعات السعودية، مجلة العلاقات العامة والاعلان، الجمعية السعودية للعلاقات العامة والإعلان، العدد الثالث.

2محمد منير حجاب وسحر محمد وهبي (1995)، المداخل الأساسية للعلاقات العامة: المدخل الإداري، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ص.32

3إبراهيم عجوة(1999)، مقدمة في العلاقات العامة، مركز جامعة القاهرة، القاهرة، ص.21

4غريب عبد السميع (1996)، الاتصالات والعلاقات الإنسانية في المجتمع المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص .49

5ادوارد بيرنيز واخرون، العلاقات العامة فن، ترجمة وديع فلسطين وحسين خليفة، دار المعارف، القاهرة، د س ن، ص13.

6-محمد نجيب الصرايرة (2000)، العلاقات العامة الأسس والمبادئ، مكتبة الرائد العلمية، الأردن، ، ص12.

7- فطيمة البصير، واقع العلاقات العامة في البرلمان الجزائري مجلس الأمة نموذجا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007 / 2008، ص ص 113 - 114.

8-عبد الناصر أحمد جردات ولبنان هاتف الشامي، مرجع سابق، ص 41.

9- عبد العزيز صالح بن حيثور (2000)، أصول ومبادئ الإدارة العامة، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر، عمان، ص43.

10- أحمد الجيلالي (2010)، إشكالية عجز ميزانية البلديات، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص17.

11- بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، ص 259.

12- الزعبي سمارة خالد (1984)، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها دراسة مقارنة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ص 60-61.

13- قرواط يونس (2019)، واقع ممارسات العلاقات العامة على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية البليدة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، ص ص234-235.

14- كورتل فريد (2001)، العلاقات العامة والإشهار "إشارة خاصة لواقع بعض المؤسسات العمومية الاقتصادية بالجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، صادرة عن مخبر البحث المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، العدد 01، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ص 97.

15- مزياني فريدة (2005)، الإطار القانوني، للجماعات المحلية "واقع وآفاق"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 24 ديسمبر، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، ص 175.

16- عيواج عذراء، واقع العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية "دراسة ميدانية ببلدية قسنطينة"، رسالة الماجستير، تخصص اتصال وعلاقات عامة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008، ص 158.

17- احمد يوسف عبد اللطيف بوهزاع (2017)، دور العلاقات العامة في الارتقاء بواقع الإدارات العامة في وزارة الداخلية من خلال تطبيق الحكومة الالكترونية، رسالة ماجستير، تخصص الإعلام والعلاقات العامة، كلية الآداب والعلوم الجامعة الاهلية، ص 85.

18- نقلا عن الرابط الالكتروني : http://www.al-jazirah.com/2017/20170504/ar6.htm,، 2019/12/04، على الساعة 08:40

19- بومدين طاشمة (2014)، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، مقال في مجموعة من المؤلفين، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص7.

20- نفس المرجع، ص8.

21- مصطفى محمود أبو بكر، الإدارة العامة رؤية استراتيجية لحماية الجهاز الإداري من التخلف والفساد، ص 312.

22- بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 9 -10.

23- مقدم سعيد (1993)، واقع ومقتضيات تنمية الإدارة العمومية في الجزائر، مجلة الإدارة، المجلد الثالث، العدد2، ص 7.

24- عذراء عيواج، مرجع سبق ذكره، ص 157.

25- وردة ميهوب، العلاقات العامة كألية لترقية أداء البلدية الجزائرية دراسة ميدانية ببلدية سيدي أمبارك، رسالة الماستر أكاديمي، تخصص الادارة والحكامة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2017، ص 53.

26- عذراء عيواج، مرجع سبق ذكره، ص 159.

27- هاجر بوداود، العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية، رسالة ماستر، تخصص الإدارة والحكامة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2016/2017، ص 49.

28- سليمان فسية نورة، تحديات الإدارة *المحلية الجزائرية والسياسات المقترحة لإصلاحها، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، ص ص 321 -322.*